

## كتاب البيوع | 40 باب الخيار وغيره | تقريب (شرح منهج

### السالكين (للشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

قال رحمة الله تعالى باب الخيار وغيره. وإذا وقع العقد صار لازماً لا يسبب من الأسباب الشرعية. فمنها خيار المجلس النبي صلى الله عليه وسلم إذا تباع الرجلان فكل واحد منها بال الخيار ما لم يتفرقاً وكانا جمِيعاً. أو يخير أحدهما - 00:00:00

آخر فان خير أحدهما الآخر فتباع على ذلك فقد وجب البيع. وإن تفرقاً بعد أن تباعا ولم يترك واحد منها البيع فقد هل وجب البيع متفق عليه ومنها خيار الشرط إذا شرط الخيار لهما أو لاحدهما مدة معلومة. قال صلى الله عليه وسلم المسلمين على شروطهم - 00:00:20

الشرط حل حراماً أو حرم حلالاً رواه أهل السنن. ومنها إذا غوي نجيناً يخرج عن العادة أباً بنتش أو تلقي أو غيرها ومنها خيار التدليس بان يدلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن كتسريه اللبن في ظرعر بهيمة الانعام - 00:00:42

قال صلى الله عليه وسلم لا تسرعوا الأبل والغنم فمن ابتعاها بعد فهو بخير نظري ولا تصرعوا ذكرنا لكم كلمة يذكرونها في ظبطها ان هذا الحرف يقع فيه كثيراً الغلط - 00:01:02

ويقول المحدثون لا تسرعوا مثل أيسن كرت هذاك من قبل لا تزكوا مثل لا تزكوا فهذى بوزنك لا تزكوا لا تصرعوا. نعم قال صلى الله عليه وسلم لا تسرعوا الأبل والغنم فمن ابتعاها بعد فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان شاء امسكها وان شاء - 00:01:21

انتهى وصاعا من تمر متفق عليه وفي لفظ فهو بال الخيار ثلاثة أيام. وإن اشتري معيناً لم يعلم عبيه فله الخيار اعداء فله الخيار بين رده وامساكه. فان تعذر رده تعين ارشه. وإذا اختلفا في الثمن تحالفاً وكل - 00:01:45

لكل منها الفسق. وقال صلى الله عليه وسلم من اقال مسلماً بيعته اقاله الله عثرته. رواه أبو داود وابن ماجه هذه هي الترجمة الثانية من التراجم الستة عشر المذكورة في كتاب البيوع - 00:02:05

وهي المذكورة بقوله بباب الخيار وغيره. ومراده بغيره ما تبعاً من التصرف في المبيع. ما يذكر تبعاً من التصرف في المبيع. ومنه الاقالة التي اقتصر عليها هنا ومنه الاقالة التي اقتصر عليها هنا فختم الباب بذكرها. فختم - 00:02:25

الباب بذكرها والخيار أصطلاحاً اختيار المتعاقدين. أو امضاء العقد أو هزل. اختيار المتعاقدين أو أحدهما امضاء العقد بيئنة وبسخة فهو يجمع ثلاثة أمور وهو يجمع ثلاثة أمور. أولها أنه اختيار. انه اختيار اي امر - 00:02:55

يقع اصطفاء وانتخاباً. اي امر يقع اصطفاء وانتخاباً وثانيها انه كائن بين المتعاقدين او أحدهما. انه كائن بين المتعاقدين او أحدهما. فلا يدخل فيه غيرهما. فلا يدخل فيه غيرهما. وثالثها - 00:03:30

ان المقصود منه الوصول الى المقصود من الوصول الى امضاء العقد اي نفوذه وثبوت حكمه او فاسقه او فاسقه بالغائه وابتدا المصنف هذا الباب بقوله وإذا وقع العقد صار لازماً - 00:03:59

الا يسبب من الأسباب الشرعية. اي اذا تعاقد متعاقدان فابرم بينهما عقداً فانه يكون لازماً لهم. اي يترتب عليه اي يترتب عليه حكمه. الا يسبب من الأسباب الشرعية. اي الا - 00:04:32

اذا وجد ما يقتضي عدم لزوم العقد شرعاً. اي الا اذا وجد ما يقتضي عدم لزوم العقد شرعاً. والعقد اللازم والعقد الذي لا يمكن رفعه بعد ثبوته الا يسبب شرعياً. والعقد اللازم والعقد الذي - 00:05:02

لا يمكن رفعه بعد ثبوته الا بسبب شرعي ومقابله العقد الجائز ومقابله العقد الجائز وهو العقد الذي يمكن رفعه بعد ثبوته والعقد الذي يمكن رفعه بعد ثبوته لا بسبب شرعي. لا بسبب شرعي. بل - 00:05:28

برغبة المتعاقدين او احدهما. بل برغبة المتعاقدين او احدهما والعقود من جهة رفعها بعد ثبوتها ثلاثة انواع. والعقود من جهة رفعها بعد ثبوتها فيها ثلاثة انواع. الاول عقد لازم للطرفين - 00:05:58

الاول عقد لازم للطرفين. لا يمكن رفعه بعد ثبوته الا بسبب شرع. لا يمكن رفعه بعد ثبوته الا شرعي كالبيع والاجارة. كالبيع والاجارة وثانيها عقد جائز من الطرفين. عقد جائز من الطرفين - 00:06:27

وهو ما يمكن رفعه بعد ثبوته لا بسبب شرعي. ما يمكن رفعه بعد ثبوته لا بسبب شرع كالوكالة والعارية. كالوكالة والعارية وثالثها عقد لازم من طرف جائز من طرف اخر. عقد لازم من طرف - 00:06:54

جازز من طرف اخر كالمحاسبة فهو عقد لازم من السيد. فهو عقد لازم من من جهة السيد وجائز من جهة الم المملوك. جائز وجائز من جهة الم المملوك بل المملوك يرجعه لا بسبب شرعي. واما سيده فلا يمكن من ذلك الا - 00:07:27

بسبب شرعي وذكر المصنف من الاسباب الشرعية التي ترفع العقد بعد ثبوته انواعا من الخيار وعد ستة والمعدود في كلام الفقهاء اكثر من هذا المشهور منها ثمانية. والمشهور هو على بعض المشهور - 00:08:02

للحاجة اليه واقتصر هو على بعض المشهور للحاجة اليه فالنوع الاول خيار المجلس. فالنوع الاول خيار المجلس. وهو المذكور في قوله خيار المجلس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا تباعي الرجل ان فكل واحد منهم بالخيار. حتى قال - 00:08:47

متفق عليه وحقيقة خيار المجلس اختيار المتعاقدين في مكان تباعيهم. اختيار المتعاقدين في مكان تباعيهم واشير اليه بالمجلس لانه يكون غالبا مع جلوسه. واشير اليه بالمجلس لانه يكون غالبا مع جلوس فمثله لو كان بيعا مع وقوف او - 00:09:17

مع او اضطجاع فاذا افترقا من مكان تباعيهم فقد انتهى خيار المجلس فمحل خيار المجلس هو مكان التباعي. فمحل خيار المجلس هو مكان التباعي. فيكون لهما حالة كونهما في مكان تباعيهم الخيار. ان شاء فسخ البيع - 00:09:56

وان شاء امضيا العقد. ويحرم التحايل لاسقاط حق هذا الخيار. بان يبادر احدهما الى الخروج لمنع صاحبه من خيار المجلس - 00:10:30

والنوع الثاني خيار الشرط. وهو المذكور في قوله ومنها خيار الشرط. اذا شرط الخيار لهما او لاحدهما مدة معلومة. قال صلى الله عليه وسلم المسلمين على شرطهم الا شرطا حراما او حرم حلالا. رواه اهل السنن الا النسائي. وصححه الترمذى وابن - 00:11:01

بنوى الحاكم وحقيقة خيار الشرط ان يشترط احد المتعاقدين او هما معا مدة معلومة ان يشترط احد المتعاقدين او هما معا مدة معلومة. يتخيران فيها امضاء العقد او فسقه يتخيران فيها امضاء العقد او فسخه. فان كانت المدة مجهولة - 00:11:31

لم يصح الشرط وصح البيع. فان كانت المدة مجهولة لم يصح الشرط وصح البيع ولا يثبت خيار الشرط في كل بيع اشترط فيه القبض قبل التفرغ. ولا يثبت خيار الشرط - 00:12:04

في كل بيع اشترط فيه القبض قبل التفرق كأن يبيع ربويا نبويا من جنسها او من غير جنسه فانه يشترط فيما القبض قبل التفرق فلا يصح فيه خيار الشرط ولا يكون ثابتا فيه - 00:12:30

والنوع الثالث خيار الغبن وهو المذكور في قوله ومنها اذا غبن غبن عن العادة اما بتنش او تلقي الجنب او غيرهما. انتهى كلامه ثقة خيار الغبن فضل الحق بنقص. وحقيقة - 00:12:58

الخيار الغبن هضم الحق بنقص اي ان يمنعه حقا له بنفسه اي ان يمنعه حقا له بنقص فيلحق البائع الم فيلحق البائع الم فيعطي الخيار.

فيعطي الخيار ان شاء امضى العقد وان شاء فسخه. وله ثلاث صور وله ثلاث صور - 00:13:30

الصورة الاولى خيار الغبن في النج. خيار الغبن في النج وتقديم بيان معناه فاذا اشتري شيئا وبيان له وقوع النجاش فيه فله خيار غبن.

فله خيار غبن والصورة الثانية خيار الغبن في تلقي الجلب. خيار الغبن في تلقي الجلب. وهو تلقي الركبان - 00:14:09

الذى تقدم معناه فاذا باع شيئا حال كونه جانبا له فتلقاء متلق. ثم بان له انه مغبون فيه فله خيار الغبن والصورة الثالثة خيار الغبن في

بيع المسترسل خيار الغبن في بيع المسترسل. وهو الذي يجهل قيمة المبيع - 00:14:41

وهو الذي يجهل قيمة المبيع او لا يحسن المماكسة في البيع. او لا يحسن المماكسة في البيع اي المراجعة فيه بنقص او زيادة. اي المراجعة فيه بنقص او زيادة. فادا باع بيعا - 00:15:18

تبين له جهله بقيمة او انه اخذ على غير غرة او انه اخذ غرة على غير ادراك منه لما تمكن المساومة فيه والمماكسة بنقص في القيمة او زيادة في السلعة مقابل الثمن الذي اخذ منه فانه له الخيار في العقد - 00:15:38

والنوع الرابع خيار التدليس وهو المذكور في قول المصنف ومنها خيار التدليس. بان يدلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن توصية اللبن في ضرع بهيمة الانعام قال يا صلى الله عليه وسلم لا تسر الابل والغنم فمن ابتاعها بعده. حتى قال وفي لفظ فهو بالخيار ثلاثة ايام - 00:16:04

يا من وخيار التدليس هو اخفاء عيب السلعة على وجه يوهم ان لا عيب فيها باع يزيئها باع يزيئها. ومنه تصرية - 00:16:34

الضرع في الابل والغنم ونحوها ومنه تصفية الضرع في ابن وغم ونحوها. وهو حبس اللبن فيه حتى يوهم ان تلك البهيمة بهيمة يحفل لبنها اي يكثر لبنها - 00:17:06

مع كون الامر خلاف ذلك. مع كون الامر خلاف ذلك ويندرج في هذا كما تقدم لو كتم العيب فقط. ويندرج في هذا كما تقدم لو كتم العيب فقط بلا تزويق ويسمى غشا ويسمى غشا فانه يندرج عند الفقهاء - 00:17:30

بالتدليس لأن التدليس اعم. لأن التدليس اعم فهو غش وزيادة كما تقدم. والنوع خيار العيب وهو المذكور في قوله واذا اشتري معينا لم يعلم عيبه فله الخيار بين رده فان تعذر رده تعين ارشه. انتهى كلامه - 00:17:56

والعيب عند الفقهاء كل نقص في السلعة يقتضي العرف سلامتها منه. كل نقص في السلعة يقتضي العرف سلامتها منه فمن اشتري شيئا ولم يظهر له عيبه لجهله به ثم باع عيبه. كمن اشتري سيارة - 00:18:26

وبان له نقص زيتها. كمن اشتري سيارة وبان له نقص زيتها. ولم يكن البائع ذكره له. ولم يكن البائع ذكره له فان له خيار البيع فله الخيار بين فان له خيار العيب ان له خيار العيب. فله الخيار بين رده وامساكه - 00:19:00

بين رده وامساكه باع يرد السلعة او ان يمسكها او ان يمسكها ما لم تب عليه ربا ما لم يترتب عليه ربا. فان ترتب عليه ربا حرب. فان رتب عليه ربا حرم. كما لو باع ذهبا بذهب - 00:19:26

يوهم التمثال ثم باع احد الذهبين عيب تنقص به قيمته عن الآخر. فانه حينئذ يبطل البيع وليس له خيار الامساك او الرد. قال فان تعذر رده تعين ارشه اي اذا لم يمكن - 00:19:53

رده تعين ارش العين. تعين ارش العيب. وارش العيب هو القدر الذي يحسم من ثمن المبيع. هو القدر الذي يحسب من ثمن المبيع. عند صحته وعيبه عند صحته وعيبه من قيمة بيعه. من قيمة بيعه - 00:20:20

فمثلا لو قدر ان احد احدهما اشتري من احد سيارة بخمسة عشر الف بخمسة عشر الفا ثم وجد فيها عيبا. ثم وجد فيها عيبا ثم اراد ردها وصودرت منه السيارة قبل رده. وصودرت منه السيارة قبل رده. فانه هنا يتذرع - 00:20:49

الرد فانه يتذرع الرد وله ارش العين فتقدر تلك السيارة عند كونها صحيحة من اهل السوق باع قيمتها عشرة الف لان قيمتها عشرة الف وانها مع العيب - 00:21:34

تكون قيمتها تسعه الف ت تكون قيمتها تسعه الف فالفرق بين قيمتها صحيحة ومعيبة كم صحيحة ومعيبة ما هو بالثمن للشراء صحيحة ومعيبة الف. الف. وهو يبلغ كم من العشرة الف - 00:22:00

يبلغ العشب. فيحسم العشب من قيمة الشراء. فيحسم العشب من قيمة الشراء. هو اشتراها بخمسة عشر الفا. تعرفون الناس يشترون بشيء واهل السوق لهم كلام اخر. فهو اشتراها بهذا المبلغ - 00:22:28

منه العشب. عشر الخمسة عشر الف الف وخمس مئة. فيرد اليه الفا وخمس مئة تكون قيمتها حينئذ اصلا ثلاثة عشر الف وخمس مائة

ويرد ارشى العيب وهو الف وخمسة وستمائة والنوع السادس خيار اختلاف المتباعين. خيار اختلاف المتباعين. وهو المذكور في -

00:22:48

قوله و اذا اختلفا في الثمن تحالفا و اذا اختلفا في الثمن تحالفا. وكل منها الفسخ واقتصر انتهى كلامه واقتصر المصنف على الاختلاف في الثمن لانه الاكثر. واقتصر المصنف وعلى الاختلاف الثمن لانه الاكثر. ومثله الاختلاف في عين المبيع او وصفه. ومثله -

00:23:18

اختلاف في عين المبيع او وصفه. فهذا الخيار يشمل كل اختلاف بين المتباعين. فهذا الخيار يشمل كل اختلاف بين المتباعين. فإذا اختلف المتباعين في ثمن المبيع او عينه او وصفه تحالفا اي حلف كل واحد منهم اي حلف كل واحد منهم ويقدم البائع - 00:23:52 فيحلف ثم يحلف المشتري. ويجمعان في حلفهما بين النفي والاثبات. فيجمعان في في حديثهما بين النفي والاثبات بتقديم النفي فينفي ثم يثبت. فمثلا لو اختلف في المبيع. هل هو سيارة ام دراجة. فقال البائع بعنه دراجة - 00:24:22

وقال المشتري اشتريت سيارة فيحلف اولا من البائع ثم المشتري. ويجمع كل واحد منها بين النفي والاثبات. فيقول البائع والله ايش بعنه سيارة وانما بعنه دراجة مو سيكل دراجة سيكل هندي غير غير عربية - 00:24:57

ويقول المشتري والله ما اشتريت ايش؟ دراجة وانما اشتريت سيارة ثم يتفسخان العقد. فان نكل احدهما عن الحلف. اي ابي حكم للآخرين فانك لاحدهما عن الحلف اي ابي حكم لآخر بما حلف عليه. وبقي وراء هذه الانواع - 00:25:27

ستة نوعان من الانواع المشهورة عند الحنابلة. فالمشهور كما تقدم ثمانية. والا فهي اكثر من ذلك فالنوع السابع خيار تخيير الثمن. خيار تخيير الثمن والتخيير بالباء. ويتحقق في بعض الكتب ياء. ويتحقق في بعض الكتب ياء - 00:25:58

وهو مأخوذ من الاخبار وهو مأخوذ من الاخبار. بان يخبره بالثمن على خلاف ما هو عليه بان يخبره بالثمن على خلاف ما هو عليه. وله عندهم اربع صور. وله عندهم - 00:26:28

اربع سور الصورة الاولى التولية الصورة الاولى التولية باللام بان يخبره بان رأس مال السلعة كذا وكذا وهو كاذب. بان يخبره بان رأس مال السلعة وكذا وكذا وهو كاذب بان يقول رأس مالها الذي اشتريتها به عشرة الاف. ويكون قد اشتراها بثمانية الاف - 00:26:48

فاما بان للمشتري كذبه فهو بالخيار في رأس ماله هذا الذي ذكره. والصورة الثانية الشركة والصورة الثانية الشركة بان يدخله في رأس مال على خلاف الواقع بان يدخله في رأس مال - 00:27:26

على خلاف الواقع بان يقول ان رأس مالها عشرة حنا كم ذكرنا الاول بان يذكر له بان رأس مالها عشرة الاف فيدخله فيه بان عليه خمسة وعليه خمسة. ويكون رأس ما له على الحقيقة. تسعه الاف - 00:27:46

فكان الحق ان يكون عليه اربعة الاف وخمس مئة وعلى الامر مثلها والصورة الثالثة المراجحة. الصورة الثالثة المراجحة. بان له برأس المال وربح يذكره بان يبيعها برأس المال وربح يذكره - 00:28:13

ويكون الامر على خلاف ذلك بان يقول رأس مالها عشرة الاف وتربيحني الفا وتربيحني الفا ويكون رأس مالها على الحقيقة تسعه الاف. في الاول تكون قيمة البيع احد عشر الفا وفي الثاني تكون قيمة - 00:28:39

البيع عشرة الاف فله الخيار في هذا الثمن الذي اخبره به. والراء والسورة الرابعة والصورة الرابعة الموضعية. والصورة الرابعة الموضعية. بان يبيعها له برأس ما له ويوضع عنه منه بان يبيعها برأس ماله ويوضع له منه خسارة - 00:29:03

خسارة بان يذكر انه اشتراها بعشرة الاف ويوضح عنه الفا ويوضح عنه الفل ليشتريها تسعه الاف. ويكون رأس مالها على الحقيقة هو تسعه الاف - 00:29:38

فيكون الرأس على الحقيقة تسعه الاف او همه انه يخسر لاجل ان يشتري تلك السلعة. فكل هذه الصور الاربع هي من خيار تخيير الثمن من خيار تقبيل الثمن والنوع الثامن خيار الخلف في الصفة. خيار الخلف في الصفة - 00:29:58

بان يشتريه على رؤية سابقة بان يشتريه على رؤية سابقة ثم يتبيّن له خلاف صفتة التي هو عليه. ثم يتبيّن له خلاف صفتة التي هو عليه من اهل العلم من يسميه خيار الصفة او خيار الرؤية. من اهل العلم من يسميه خيار الصفة او خيار الرؤية - 00:30:25

فهذه الانواع الثمانية هي المشهورة بكلام فقهاء الحنابلة. ومنهم من يزيد انواع ان فيبلغها بضعة عشر و منهم من يبلغها العشرين ويمكن رد بعضها الى بعض. وهذه الثمانية هي المشهورة ومن جواهر المقولات المنقوله عن الامام مالك قوله العلم المشهور العلم المشهور - [00:30:56](#)

اي الذي يحتاج اليه الناس. فهذه الثمانية ومنها الستة التي ذكرها المصنف هي الاخص بالعنایة لاشتهرارها بين الناس. ثم ختم المصنف رحمة الله بحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلی الله عليه وسلم قال من اقال مسلما - [00:31:29](#)

بيعة اقال الله عترته. رواه ابو داود وابن ماجة وصححه ابن حبان الحاكم وفيه ذكر الاقالة. وفيه ذكر الاقالة في العقد وحقيقة رفع العقد والغاء حكمه بتراضي الطرفين. رفع العقد - [00:31:55](#)

الغاء حكمه بتراضي الطرفين وللاقالة جهتان وللاقالة جهتان احدهما طلبها. احدهما طلبها وهو جائز وهو جائز والآخرى بذلك والآخرى بذلك اي الاجابة فيها. اي الاجابة اليها اي الاجابة اليها وهو مستحب - [00:32:25](#)

وهي وهي مستحبة - [00:33:10](#)